مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: العراق ودول الجوار دراسة في الفاعلين التركي والايراني
اسم الكاتب: م.د. حسين حافظ وهيب
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6813
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 02:26 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

العراق ودول الجوار
دراسة في الفاعلين التركي والايراني

المدرس الدكتور
حسين حافظ وهيب(*)

مقدمة:

لطالما عُد العراق تابعاً في مراحل تأريخية متعاقبة تارةً للامبراطورية الفارسية واخرى للامبراطورية العثمانية ،وفي سياق هذا التنازع تفاوتت ردود افعال السياسة العراقية ازاء ما خلفته هذه البيئة من استحقاقات بعضها تاريخية والبعض الاخر ذو ابعاد جيوسياسية لامست البيئة العراقية ،تاركةً بين ثناياها اثاراً واضحة ينصرف البعض منها على شكل استحقاقات سياسية واخرى اقتصادية واحيانا مجتمعية تفاوت فعلها بين المد والجزر تبعاً لطبيعة النظم السياسية التي تعاقبت على حكم العراق وعلى حكم هاتين الدولتين.

وبمقتضى هذه الصورة يصح القول تماماً بان ايران وتركيا (وريثتا تلك الامبراطوريات الغابرة) سوف يبقيان من اشد اللاعبين الاقليميين تأثيراً على السياسة العراقية ولا يمكن مقاربة تأثيرهما مع تأثير دول الجوار الاخرى، وينسحب هذا الامر على صناع القرار كضاغط ومؤثر يشد باتجاهين او نمطين متعاكسين يمكن مقاربتهما الى حد كبير بالنسخ الصاعد والنسخ النازل تاثيرا على البيئة العراقية.

وكلما تصاعدت اوجاع هذه البيئة كلما زاد ذلك من وضوح الصورة لتأثير ايران او تركيا احداهما او كلاهما، ويمكن ملاحظة ذلك في مشهدين تأريخيين الاول بين الاعوام (١٩٧٤ -١٩٧٥)[1] حينما تبنت ايران مساندة الحركة الكردية في شمال العراق وما آلت اليه اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥من تداعيات خطيرة على البيئة العراقية.

(*) استاذ في مركز الدراسات الدولية-جامعة بغداد

[1] فلاح خلف محمد – اتفاقية الجزائر ١٩٧٥ مقدماتها ونتائجها – دراسة تاريخية – رسالة ماجستير مقدمة الى المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية – الجامعة المستنصرية -٢٠٠٦ ص٩٥ -٩٧

اما الثاني :فهو الموقف التركي بين الاعوام (١٩٩١-١٩٩٨) مما كان يسمى الملاذ الآمن والاجتياح العسكري المتكرر لشمال العراق[٢].

واليوم يمكن ملاحظة تأثير كلا الفاعلين من خلال موضوعتين مختلفتين، فالدعوة العراقية التي وجهت الى الولايات المتحدة وايران للتفاوض بشان الاشكالات المتعلقة بينهما والتي انتهت الى عقد مؤتمر بغداد الدولي في ١٠- ٣- ٢٠٠٧ لها ما يبررها ليس على مستوى حجم الصراع الايراني الامريكي في الساحة العراقية فقط بل بجسامة المؤثر الايراني في مسالة استقرار العراق،كذلك فان الحساسية التركية من مسالة الفيدرالية وعائدية كركوك يمكن ان تكون مدخلا لصراع عراقي تركي ربما يترك آثارا سلبية على البيئة العراقية لا يقل خطرا عما احدثه الاحتلال الامريكي للعراق ،من هنا يكتسب البحث في هذين الفاعلين اهمية خاصة تتطلب رؤية دقيقة وقراءة موضوعية استشرافية لمستقبل العراق السياسي في ضوء ما سيتركه الفراغ الامني في العراق بعد رحيل القوات المحتلة والذي بدات صورته تتضح في مشهدين .

الاول:- هو الانسحاب الجزئي للقوات البريطانية الذي سيبدأ في مايو آيار القادم والذي سوف يترك فراغا امنيا في اهم محافظة عراقية والتي تعد الشريان الاقتصادي للعراق وربما تكون ميدان احتكاك مباشر بين ثلاثة دول اقليمية تجاور العراق هي السعودية والكويت وايران .

اما المشهد الثاني:- فيتجسد من خلال الاعتراض في الداخل الامريكي على استمرار التواجد العسكري في العراق ورغبة الديمقراطيين في وضع جدولة زمنية لانسحاب القوات الامريكية وهو ما تجلى واضحا في دعوة دول الجوار لمؤتمر بغداد الذي خرج بتوصيات مهمة منها تشكيل ثلاث لجان للامن والمهاجرين والطاقة وهو بمثابة دعوة لكل الدول التي شاركت فيه ان تكون فاعلا ايجابيا في استقرارالعراق ، من هنا ينبغي دراسة الفاعلين التركي والايراني والدور المؤثر لكل منهما في استقرار العراق.

اولا:- الفاعل الايراني

ان الخطأ الكبير الذي يقع فيه الكثير من الباحثين في الشأن العراقي وعلاقة ذلك بدول الجوار هو عدم التمييز بين تفاوت شدة تأثير الفاعلين التركي والايراني وقدرتهما على احداث تأثيرات واضحة ومهمة في الساحة السياسية العراقية .

ومرد ذلك يعود في الكثير من الاحيان الى النظرة التي تساوي بين كلتا الدولتين على اساس انهما وريثتا امبراطوريتين كانتا تتنافسان فيما بينهما لبسط السيطرة والنفوذ على المنطقة العربية في المراحل الامبراطورية السابقة وقبل ان يتحدد نطاقهما الجغرافي بشكلٍ نهائي عقب انتهاء الحرب العالمية الاولى وما

[٢] جلال عبد الله معوض- السياسة المانية والاقليات –المستقبل العربي العدد ١٦٠ بيروت نيسان٨٠ ١٩ ص٣٣

تلاها،لكن الامر ليس كذلك على الدوام، اذ ان التنافس لم ينته بانتهاء تلك الفترة بل ظل قائما وسيبقى الى اجل غير منظور لا سيما وان ايران وريثة الامبراطورية الفارسية كانت لها امتدادات تاريخية وتواصل حضاري اثر في التاريخ العربي والاسلامي وخاصة في التاريخ السياسي للعراق، وكانت لهذه الدولة اسهامات فكرية متميزة اغنت الساحتين العربية والاسلامية في الكثير من المجالات لاسيما في مجال العلوم الفلكية والرياضية واللغوية والفقهية الى غير ذلك من المجالات اغناءا ثرآ، على العكس تماماً من تركيا وريثة الامبراطورية العثمانية التي غطت المنطقة العربية بسحابة كثيفة من التخلف والتراجع وجعلتها تغط في سبات عميق لفترة جاوزت الاربعة قرون في حين كانت الامم الاخرى تلج ميادين شتى في التقدم والنماء، وكان جل اهتمامها ينصرف الى الشؤون العسكرية دون غيرها لذلك لم تترك الكثير مما تركته فارس في البيئة العربية والاسلامية.

فايران هي امتداد للحضارة الفارسية العريقة والمعروفة في حين ان تركيا لاتمتلك مثل هذا الموروث، فلا غرابة ان ينكفئ الاتراك بمجرد سقوط امبراطوريتهم نحو الغرب تاركين خلف ظهورهم تلك الحقبة الطويلة من الزمن حين كانوا سلاطين على رقاب العرب باسم الاسلام ، ولعل ذلك تأكيداً على عدم شعورهم بالترابط العضوي التاريخي بينهم وبين العرب، في حين ظلت ايران ترعى هذا الموروث وتديمهُ حتى في اصعب مراحلها التاريخية.

اذ لم تترك ايران المنطقة العربية خلف ظهرها كما فعل الاتراك بل ظلت والى يومنا هذا ميدان فعلها الحقيقي وفضاءها الحيوي الذي لاتريد ان تتحرر منه، لاسيما في ظل ما حصل من تداخل اثني وطائفي بينها وبين معظم الدول العربية في حين لم تترك الامبراطورية العثمانية الا اقليات صغيرة وهامشية وحتى هذه الاقليات قد اختلفت معها في الكثير من الابعاد ومن ضمنها البعد الطائفي.

واذا اضفنا الى كل ذلك حجم التماس الجغرافي لايران بالمقارنة مع تركيا لوجدنا انها ترتبط مع العراق بحدود جغرافية تتجاوز ١٣٠٠ كم وما يمثله هذا التماس من امكانية التاثير سلبا او ايجابا بامن العراق، لهذه الاسباب ولغيرها تجد تركيا نفسها مضطرة للدخول الى العالم العربي من ابواب مختلفة لا يمكن مقارنتها موضوعيا مع ما هو متوفر لايران، لذلك ينبغي التمييز بين هذين الفاعلين تمييزاً موضوعياً لكي يمكن استشراف مستقبل العلاقات الاقليمية للعراق وتوظيفها توظيفا ايجابياً وبما يخدم الوضع السياسي العراقي الذي يمرحاليا باختناقات واضحة.

اذ لابد من الاعتراف ان لكل دول الجوار العراقي اطماعاً بعضها صريح وواضح وبعضها الاخر ليس كذلك وليس لايران فقط، ويكفي ان نشير الى الاراضي العراقية التي ضمت الى الاردن والمملكة

العربية السعودية خاصة منطقة الحياد الغنية بالمعادن، كذلك فان تمسك الكويت بالحدود الجديدة مع العراق التي اقرها مجلس الامن بموجب القرار ٨٣٣ في العام ١٩٩٣ هي دالة اخرى في هذا المجال، وان هذه الاطماع تتجدد تبعا للظروف الموضوعية التي يمر بها العراق ضعفا او قوة، لكن ما يجعل تركيا اقل تعبيرا من ايران او سواهما من دول الجوار الاخرى ، هو انها منساقة لترتيب انضمامها الى الاتحاد الاوربي وما يشكله هذا الضاغط الحيوي من التزام تركي بمعايير اوربية حددها مؤتمر كوبنهاكن،وعندما تتيقن تركيا ان لا مجال لقبولها عضوا فيه، فانها ستباشر بتنفيذ اطماعها في شمال العراق يدفعها الجاذب النفطي في الموصل وكركوك وقد يكون الاتكاء على العامل الاثني سبيلا لذلك ناهيك عن الاستخدام السيئ لورقة المياه.

في حين ليس هناك من ضاغط يحدد اطماع ايران سوى استمرار التصعيد بينها وبين المجتمع الدولي بشان الملف النووي الايراني وحين الانتهاء من ترتيب اوضاعها مع الولايات المتحدة لا سيما وانها شارفت على الدخول معها في مفاوضات مباشرة بعد مؤتمر بغداد يصبح من السهل عليها المباشرة في تنفيذ ما تراه مناسبا من اهداف متكئة على ما طرحته على الامم المتحدة من ضرورة تعويض ايران عن الخسائر التي لحقت بها من جراء الحرب العراقية عليها بين الاعوام ١٩٨٠-١٩٨٨ وبالتالي لاسبيل امام العراق لتفادي هذين المؤثرين سوى.

١. محاولة اعادة الامن والاستقرارالى الداخل وهي ليست مهمة حكومية فقط بل مهمة وطنية مجتمعية يجب ان يشترك بها الجميع وان تبدا الدولة ببناء قوة عسكرية قادرة على لجم التطلع الخارجي ان كانت مصادره وهو ما ينبغي السعي لتحقيقه باسرع وقت.
٢. ترتيب اتفاقيات امن مشتركة خاصة في مرحلة ما بعد انسحاب قوات الاحتلال سواء مع الولايات المتحدة ، او مع الدول العربية الاخرى التي تشترك مع العراق في الهم الاقليمي تفاديا لحصول فراغ امني يمكن ان يستغل اقليميا للاضرار بمصالح العراق، خاصة وان الكثير من هذه الدول لا يزال يدعو الى انسحاب القوات المحتلة من العراق قبل اعادة بناء قواته ودون ان يدرك مخاطر ذلك.

من هنا يصبح الحديث عن الامن الاقليمي العربي ضرورة تقتضيها متطلبات تفادي المهددات الخارجية للوطن العربي، وبالاخص للعراق ودول الخليج، لذلك فان من ضرورات تحقيق امن العراق هي ان تكون الدول العربية شريكا فاعلا في استقراره وان تساهم بشكل جاد في تفادي انزلاقه الى حرب اهلية قد تكون نتائجها مدمرة ليس على الامن الوطني العراقي بل على الامن الاقليمي برمته، وربما

تكون ايران الكاسب الاكبر من هذه الحرب مثلما كانت كذلك بعد احتلال العراق، وان تدعم مشروع المصالحة الوطنية والاقليمية وتوليه اهتماما خاصا و مهما، وان تستمر في عقد المؤتمرات واقتراح الحلول والخروج بنتائج يمكن ان تكون مدخلا لحل الكثير من الاشكاليات الاقليمية العالقة ومن اهمها مستقبل العراق الامني والسياسي وان لا تكون وكرا للمفسدين والعابثين بامن العراق واستقراره.

٣. دعم الحكومة العراقية ومد يد العون لها في محاولة لانقاذ التردي الحاصل في مجمل الاوضاع الاقتصادية والامنية وان تكف الدول العربية عن بث السموم الطائفية عبر وسائل الاعلام المختلفة وان لا تكون المنابر الدينية ابواقا دعائية لبث الفرقة والتناحر بين ابناء الطوائف المختلفة وبما يضعف العراق ويجعله نهبا لقوى خارجية لا سيما وان ايران ماضية قدما في برنامج نووي قد يفضي الى تعاظم قدراتها العسكرية بالشكل الذي يؤهلها في ان تكون اللاعب الاساسي في منطقة الخليج وتستطيع ان تحقق ما تراه مناسبا لمصالحها .

٤. واخيرا الكف عن ممارسة لعبة المحاور الدولية التي تجعل من تركيا لاعبا اساسيا اخر في المنطقة لا سيما بعد تشكيل المحور الاسلامي السباعي وانعقاد مؤتمر اسلام اباد في شباط ٢٠٠٧ الذي قد يستغل ليس لاستقرار الوضع الامني بل لزيادة التوترات في المنطقة العربية والالتفات الى تطوير القدرات العربية الذاتية خاصة اذا ما تم انتشال العراق عربيا وعودته كلاعب اساس في المنطقة.

ثانيا: المؤثر الامريكي على مستقبل العلاقات الايرانية العراقية

الحوار بين ايران وامريكا لم ينقطع بعد حصول الثورة الايرانية عام(١٩٧٩) كما يعتقد البعض بل انه استمر بوتيرة متصاعدة يمكن الاستدلال عليها من خلال العديد من المؤشرات ،فموضوعة (ايران كيت)[٣] هي دالة من دلائل التواصل الحواري بينهما وان لم يكن بصورة مباشرة،كذلك فان في خلفيات تغير العلاقة الايرانية–العربية وخاصة الخليجية بعد احتلال العراق للكويت هي نوع من انواع الحوار شبه المباشر وحتى دعوة السيد عبد العزيز الحكيم رئيس قائمة الائتلاف العراقي الموحد لايران والولايات المتحدة للحوار المباشر والتي لم تلق اذان صاغية، لاتعني ان هذا الحوار كان منقطعاً، فالولايات المتحدة تدرك بان أيران لاعب اساسي في منطقة الشرق الاوسط، وحسبنا ان نتذكر بانها وظفت"كشرطي الخليج"ايام حكم الشاه، وما يصب في قلب هذهِ التسمية من وظائف انعكست بشكلٍ نمطي وتراتيبي على مجمل التحولات في البيئة الاقليمية،كذلك فأنها كانت ابرز اضلاع المثلث

[٣] د.حسين حافظ وهيب –الحوار الايراني الامريكي –جريدة الخليج الاماراتية العدد ٢٤٠٠٨ في ٢٠٠٦/٤/٢٢.

التحالفي"حلف بغداد" بوجه الاتحاد السوفيتي السابق حيث شكلت مع تركيا اولى الاطلالات الاسرائيلية على الفضاء الاسلامي[٤].

وقد ازدادت اهميتها من وجهة النظر الامريكية بعد التداعيات الخطيرة التي حصلت في البيئة الدولية لاسيما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك الكتلة الشيوعية وبروز جمهوريات اواسط آسيا الاسلامية على المسرح السياسي مع ما رافق ذلك من بقاء الثورة الايرانية رغم كل التحديات التي واجهتها، كذلك فأن انتشار ظاهرة الاسلام السياسي في الكثير من بقاع العالم وما تلى ذلك بعد احداث ١١ ايلول[٥] المعروفة واحتلال افغانستان ومن ثم العراق والاخفاقات الامريكية في الكثير من المعالجات الخاطئة سواءاً على مستوى تدهور الاوضاع في العراق او على مستوى تسارع المسعى الايراني في امتلاك تقنيات نووية كلها عوامل ساعدت وعززت من مكانة واهمية ايران ليست الشرق اوسطيه تحديدا بل الدوليه ايضا.

ايران من جانبها تدرك اهمية التفرد الامريكي على العالم وامكانية الولايات المتحدة في تسخير قوى اقليمية او دولية لتحجيمها على شتى الصعدً وتقزيمها الى ابعد حد ممكن، اذ لا زالت تجربة حرب الثمان سنوات مع العراق ماثلة للعيان حين وظفت النطاق الاقليمي برمته في محاولة لو أد ثورتها، وتدرك كذلك ان الولايات المتحدة تمسك بتلابيبها الاربع ومن الممكن ان تؤذي استمرارية وجود نظامهاواستقراره، ولهذا فانها لجأت الى توظيف العديد من المتغيرات الاقليمية والدولية لحماية كيانها، ومن اهمها تصاعد التعاون السوري الايراني والايراني مع حزب الله وتحسين علاقتها مع الدول العربية الاخرى، كل ذلك لتوفير نطاق امني تستطيع من خلاله درء المحاولات الامريكية والاسرائيلية لتقويض فعاليتها الاقليمية.

وعلى المستوى الدولي استطاعت ان تفعل علاقتها مع المانيا وروسيا والهند والصين ،كذلك فانها تعاونت مع تركيا ودول اواسط آسيا الاسلامية في انشاء منظمة للتعاون الاقتصادي لتمتين فعاليتها الاقليميه[٦].

---

[٤] سعد البزاز –الحرب السرية خفايا الدور الاسرائيلي في حرب الخليج –مركز العالم الثالث للدراسات والنشر –لندن العدد ٦/ ١٩٨١ ط٤ ص٥٠

[٥] فريد هاليداي- ساعتان هزتا العالم -١١ ايلول سبتمر ٢٠٠١-الاسباب والنتائج –ط١ -٢٠٠٢ دار الساقي بيروت ص١٩.

[٦] د.حسين حافظ –العلاقات التركية –الاسرائيلية واثرها على الامن القومي العربي للفترة من عام ١٩٨٠-١٩٩٦ – رسالة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم السياسية –جامعة بغداد ٢٠٠١ص١٤٧-١٦٦.

اجراءات كلا الدولتين ذات ابعاد ومرامٍ سياسية واقتصادية وامنية وهي وان اختلفت في النطاق والفاعليه لكن كل تلك الاجراءات كانت تصب في اتجاه واحد وهو ما يشابه تلك التي كان يتخذها الاتحاد السوفيتي السابق والولايات المتحدة الامريكية في مرحلة الحرب الباردة لكي يتجنب الطرفان المواجهة المباشرةفيما بينهما.

لكن الحدث الزلزالي الذي ادى الى امكانية حصول مواجهة يصعب تفاديها بين الطرفين هو موضوعة احتلال العراق والتداعيات الحاصلة فيما بعد، واصرار ايران على السير قدما في البرنامج النووي.

فايران كانت حريصة على ازالة النظام العراقي السابق والتخلص من ايديولوجية لطالما اعتبرت ايران الخطر الاكبر، ولكنها ليست على استعداد لقبول فكرة استبدال عداء العراق بالولايات المتحدة نظرا لتفاوت القدرات، كذلك فانها لا تستطيع هضم فكرة تواجد القوات الامريكية على حدودها الغربية ولفترة طويلة، صحيح انها اعتبرت ان وجود مثل هذه القوات يجعل منها بمثابة الاسيرة وتحت مرمى المدفعية الايرانية لكن الامر ليس بهذه السذاجة على الاطلاق لان الولايات المتحدة قادرة على اذى ايران بطرائق شتى، ولذلك فانها حرصت على العمل باتجاهين.

الاول هو محاولة افشال الاحتلال الامريكي للعراق ليس من خلال المواجهة العسكرية المباشرة بل من خلال الحاق اكبر قدر من الخسائر في القوات والمعدات ،بواسطة القوى التي تشترك معها في استشعار مخاطر هذا الاحتلال ومن اهمها القوى السياسية العراقية الرافضة للاحتلال،كذلك فانها نسقت مع سوريا في احتضان اكبر عدد ممكن من المتعاونين معها في مجال مقاومة الوجود الامريكي وفتح الحدود امامهم وتسهيل مهمة تدريبهم وعبورهم من خلال اراضيها الى العراق. ويمكن فهم تصريحات وزير الدفاع العراقي السابق (حازم الشعلان) بان ايران هي العدو الاول للعرب والشكاوى العراقية المستمرة ضمن هذا الاطار(*).

كذلك فانها سعت الى تفعيل دورها سياسيا على الساحة العراقية من خلال قيادات التيارات الدينية السياسية التي كانت تتعاون معهم في فترة النظام السابق وتمدهم بالمال والسلاح، وينبغي الاعتراف هنا بان ايران قد نجحت الى حدٍ كبير في تعطيل المشروع الامريكي وارباك الاوضاع في العراق.

اما الاتجاه الاخر فهو التسريع في البرنامج النووي الى الحد الذي يجعلها قاب قوسين وادنى من انتاج السلاح النووي الذي يمكن ان يكون رادعاً للولايات المتحدة واسرائيل اذا ما حاولا التعرض لها.

(*)تصريح حازم الشعلان وزير الدفاع العراقي السايق الى القناة التلفزيونية العراقية بتاريخ ٢١-٤-٢٠٠٤

ان تحول ايران الى فاعل شديد التأثير على الساحة العراقية مع ما رافق ذلك من تصاعد الخسائر الامريكيه وتراجع الدور الامريكي في معالجة الكثير من الاخفاقات والتداعيات الخطيره التي اعقبت مرحلة الاحتلال ، والارهاصات التي شعرت بها دول الخليج العربي من جراء امكانية تزايد فعالية ما سمي بـ(الهلال الشيعي) وامتعاض المملكة العربية السعودية والاردن وغيرها من الدول العربية من تعاظم الدور الايراني ليس في العراق فحسب بل في منطقة المشرق العربي برمته،كل ذلك كان دافعا للولايات المتحدة للبدء بمواجهة ايران من خلال النطاق الخارجي لأقليمها ولذلك فانها سارعت الى حشد الجهدين الدولي والامي لاصدار القرارين ١٥٥٩و١٥٩٣[٧] وما تشظى منهما تجاه ايران وتحديداً مستقبل فضائها الاقليمي العربي في سوريا ولبنان، اذ بدأت سياسة طرد الوجود الايراني من الاطار الخارجي نحو الداخل تلك السياسة التي تذكرنا بمبدأ الطرق على الجدار التي استخدمتها الولايات المتحدة الامريكية في التعامل مع الاتحاد السوفيتي السابق وتحديداً مع الدول المتحالفة معه في المنظومة الاشتراكية، ثم بدأت بالضغط عليها من الداخل وذلك بتصعيد موضوعة الملف النووي الايراني وذلك من خلال اصدار القرارين ١٧٣٧ و١٧٤٧[٨]، لكن كل تلك الاجراءات على ما يبدو لم تفلح في ثني ايران عن عزمها الاستمرار في افشال التجربة الامريكية في العراق والاسراع في برنامجها النووي وتفعيل ادوارها الاقليمية والدولية وبالتالي اصبح من الضروري لجميع الاطراف ذات العلاقة بالتغييرات الحاصلة في البيئة الاقليمية الوصول الى حالة من التفاهم تنهي على اقل تقدير التصاعد الخطيرفي المواقف التي غطت الساحة الشرق اوسطية تحديدا، اذ اصبحت موضوعة العراق من الموضوعات التي يصح تشبيهها بسلاح ذي حدين فهي من الممكن ان تكون مدخلا لحروب دامية في المنطقه لا يمكن التكهن بنتائجها، ومن الممكن كذلك استثمارها كسبيل لحصول نوع من التقارب ليس بين الولايات المتحدة وايران فحسب بل حتى بين اسرائيل ونطاقها الاقليمي، تفادياً لتداعيات اخرى لاسيما في ظل التغيرات الاخيرة التي حصلت سواء في ايران بعد صعود التيار المتشدد بزعامة احمدي نجادي والتصريحات النارية التي اطلقها بشأن المحرقة اليهودية وامكانية ازالة اسرائيل من الوجود، او في ظل فوز حماس المدعومة ايرانيا في الانتخابات الاخيره وامكانية حصول تصعيد بين الفلسطينيين واسرائيل، لكل هذه الاسباب سعى الطرفان مستغلين تبوؤ الزعامات الدينية السياسيه الشيعية في العراق مكانه مهمة في العملية السياسية الجارية فيه ودعوة هذه الزعامات كلا الطرفين لفض الخلافات بشان الملف العراقي وهي دعوة يمكن وصفها بانها تمثل استقراءاً واعيا لمخاطر المرحلة التي يمر بها

[٧] **د.حسين حافظ وهيب –سوريا وايران مشروع للتغيير –قراءة في القرارين ١٥٥٩ و١٩٩٥ جريدة الخليج الاماراتية العدد ٥٣٢٢ ٤-٦-٢٠٠٥**

[٨] **http.www.radio sawa.com 27-2-2007**

العراق والمنطقة الاقليمية برمتها، اذ انها تكتنف بين ثناياها ليس مناقشة الملف العراقي فحسب بل سيتجاوز الامر ذلك وهو ما يثير المخاوف العربية حول امكانية حصول تبدل في الاستراتيجية الامريكية اذا ما حصل تقارب ايراني امريكي واضح المعالم، لا سيما في ظل قبول الولايات المتحدة ان تكون احد اطراف التفاوض الاساسية مع ايران من خلال الترويكا الاوربية او ما حصل بعد مؤتمر بغداد.

المخاوف التي يمكن الاستشعار بها اذا ما توصل كلا الطرفين الى نوع من التفاهم تنطلق من العراق، حيث ان حصول تقارب ايراني عراقي مدعوم ببعد امريكي يمكن ان يسدل الستار على مرحلة طويلة من العداء والحساسية بين كلتا الدولتين والتي مكنت الكثير من الاطراف العربية والاقليمية التطفل على الاوضاع الشاذة التي انتجتها المراحل السياسية السابقة وغني عن القول حجم الاضرار التي يمكن ان يسببها اضطراد تصاعد العلاقات الايرانية العراقية للكثير من الدول التي عاشت لعقود طويلة على معانات الشعبين العراقي والايراني وهي الحقيقة الاولى التي ينبغي ادراكها عراقيا وايرانيا، على اساس انها تمثل الحجر الاساس في تحول كلا البلدين الى فواعل ايجابية في مسيرة بعضهما للبعض الاخر،وتماشيا مع هذه الحقيقة ينبغي وضع جميع الارهاصات والمخاوف الاقليمية في سلة واحدة لا سيما تلك المتعلقة بمستقبل الفيدرالية وافاق العملية السياسية وبما يفضي الى تحول العراق وايران الى قوتين اقليميتين متعاونتين وفاعلتين ليس على مستوى النطاق الاقليمي فحسب بل على المستوى الدولي لا سيما في ظل الامكانيات الاقتصادية لكلتا الدولتين، وهو ما تخشاه جميع الدول التي لا زالت تراهن على استمرار الاستفادة من حالة التوتر بين العراق وايران، واذا ما ادركت الاخيرة واحسنت اللعبة السياسية فانها سوف تجني مكاسب كثيرة من اهمها انها ستكون اللاعب الاساسي الاكثر فاعلية في تقرير توجهات الدول الاقليمية تجاهها واذا ما تحقق ذلك فان ايران ستكون اكثر فاعلية ليس في العراق فحسب بل سوف تنتقل هذه الفاعليه بكل تأكيد الى المناطق المجاورة للعراق وايران على حد سواء، ومن جانب آخر فان هذه الدعوه يمكن ان تستثمر كسبيل لحل الخلافات بين سوريا والولايات المتحدة ومن الطبيعي في ظل تقارب ايراني امريكي سوف تتم معالجة الملف السوري الاسرائيلي واحداث نوع مما يشبه مفاوضات السلام بين اسرائيل والعرب عام ١٩٩١ وما تلاها، وامكانية حصول اتفاقية سلام تفضي الى حلحلة التوتر الذي يسود المنطقة وبالتالي يصبح من السهل اعادة العلاقات بين باقي الدول العربيه واسرائيل بما فيها العراق وحيث لايبقى مبرر لاحتفاظ الجنوب اللبناني بمليشيات مسلحة وبما يفضي الى نوع من الاستقرار في الجوار الاسرائيلي وامكانية قيام

دولة فلسطينية وفق خارطة الطريق التي حددتها الولايات المتحدة الامريكية او من خلال تبني المبادرة السعودية في مؤتمر بيروت ٢٠٠٢ ومؤتمر الرياض ٢٠٠٧[٩].

ان تصور عودة الدور الايراني الامبراطوري كشرطي للخليج مدعوما ببعد جغرافي في الاقليم العربي هو بمثابة الغاء حقيقي لاية فاعليه عربيه في المجالين المحلي والدولي لا سيما في ظل تقارب ايراني امريكي ذي بعد عراقي وعند ذاك سترسم خارطة جديدة لشرق اوسط كبير قوامه سياسة التوافقات بعيدا عن سياسة التوترات التي عاشتها ايران والعراق على السواء .

من هنا يمكن ان نؤشر بعض الممكنات التي لا بد وان تسترشد بها ايران:

١. ان عالم اليوم ليس كعالم الامس وليس بالمستطاع تلمس ملامحهُ في المستقبل القريب وتقدير مخاطره وتداعياته اذ ان الاحتماء بروسيا والصين والتعامل وفق منطق الحق في امتلاك تقنيات نووية لا يمكن ان يوفر لايران حماية كافية وضمانة مؤكدة للاستمرار في برنامجها النووي كذلك ليس بالامكان الاحتفاظ بمكاسب استراتيجية بقدر ما يوفر لها تقاربا عراقيا ايرانيا في مجال المحافظة على امنها الوطني لاسيما في ظل الفاعلية السياسية للتيارات الدينية السياسية التي تتفق معها ايران في العديد من المشتركات.

٢. ان الوضع الدولي الراهن لايسمح بالتمادي والاندفاع صوب التفاعلات الاقليمية والدولية وانما ينبغي الالتفات الى البيئة الاقرب اقليميا،اذ بات من الطبيعي ان التفرد الدولي لا يسمح بالتفاعلات فوق الاقليمية الا بالقدر الذي تتطابق فيه مع الرؤية الكونية الجديدة وبالتالي فأن ضيق الافق الاقليمي السياسي لايران سوف يوفرلها فرصة الألتفات الى الاصلاحات الداخلية وهو الامر الذي لايتقاطع بأي شكلٍ من الاشكال مع التطلعات الكونية اذ ان المدرك الايراني يجب ان ينصرف الى تقدير حجم الحراجة الاقليمية والدولية التي تعاني منها ايران والتي لاتعود بالدرجة الاساس الى الخلل في بنائية الدولة الايرانية جغرافياً واقتصادياً بل تعود بدرجة كافية الى اعتناق ايران نظاماً دينياً غير مرحب به ضمن النطاقين الاقليمي والدولي وما ينعكس عن ذلك من تداعيات على الوضع الداخلي الذي يتطلب اجراء مزيد من المواءمة بين البيئتين الداخلية والخارجية.

اذ ليس بالمستطاع في ظل الوصف الامريكي لايران كدولة مارقة وراعية للإرهاب وفي ظل الحساسية الخليجية المفرطة من تطلعاتها الاقليمية والدولية، ان تستمر في سعيها للاحتفاظ ببرنامج نووي

[٩] الوعي – العدد ١٤٢٨ في ١٧ آيار ٢٠٠٧

فاعل وان تنأى بنفسها عن الاستهداف الامريكي ما لم تعيد قراءة وتصحيح الرؤية الى العلاقة مع الولايات المتحدة الامريكية او الدول المتعاونة معها وان تحاول ردم الهوة بين المبدئية والبراغماتية او على اقل تقدير التقريب والمواءمة بينهما بهدف تفادي التداعيات اللاحقة والمحتملة.

ثالثا: الفاعل التركي

من بين ما تركهُ العثمانيون من وصف للعرب"هو انهم خونة، طاعنوا الاتراك في الظهور[١٠] "في اشارة الى معاونة الشريف حسين القوات البريطانية لانهاء الاحتلال العثماني في المشرق العربي خلال الحرب العالمية الاولى لكن الامر ليس كذلك على الاطلاق، اذ قاتلت القبائل العربية في الكثير مما كانت تسمى الولايات العثمانية جنبا الى جنب مع القوات العثمانية ،لكن اندحار العثمانيين وهزيمتهم في الكثير من المواقع الاقليمية الاخرى هو الذي ساعد القوات الاوربية على الانتصار، وبالتالي عزز الشعار الاتاتوركي (وداعاً ايها الشرق واهلاً ايها الغرب)[١١] الاعتقاد لدى العرب بان المرحلة العثمانية لم تكن بالقطع سوى مرحلة استعمارية جائرة شانها شان الموجات الاستعمارية المتلاحقة وهي لم تكن امتداداً لمرحلة الخلافة الاسلامية على الاطلاق.

هذه الرؤية التشكيكية المتبادلة هي التي سادت في الفترة التي اعقبت التحولات السياسية حتى بعد الحرب العالمية الثانية ونشوء ما يسمى بدولة اسرائيل التي اعترفت بها تركيا كأول دولة مسلمة تعترف بهذا الكيان في العالم الاسلامي .ثم تلا ذلك الانصراف التركي لترتيب اوضاعها الاقليمية تارةً صوب الغرب من خلال الانخراط في حلف شمال الاطلسي ١٩٥١[١٢] وتارة اخرى صوب العرب من خلال حلف بغداد (١٩٥٥)[١٣] لكنها ظلت تدور في الفلك الغربي الذي اسقط امبراطوريتها العجوز،كتابع لتنفيذ السياسة الغربية في المنطقة العربية، وتكفي الاشارة هنا الى الحشود الامريكية في جنوبها الشرقي عشية اسقاط النظام الملكي العراقي عام (١٩٥٨)[١٤] وما تلا ذلك من دعم للحركة الكردية عام ١٩٦١التي دعمتها تركيا منذ الحركة التي قادها الشيخ عبد السلام البرزنجي عام ١٩١٥ وما اعقبها من ثورة الشيخ محمود الحفيد بين الاعوام ١٩١٨ -١٩٢٢والمواقف المتكررة الاخرى[١٥].

---

[١٠] **د.حسين حافظ –العلاقات التركية –الاسرائيلية واثرها على الامن القومي العربي للفترة من عام ١٩٨٠-١٩٩٦ –رسالة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم السياسية –جامعة بغداد ٢٠٠١ص١٤٧-١٦٦.**

[١١] **نفس المصدر، ص٧٣.**

[١٢] **د. احمد النعيمي – تركيا وحلف شمال الاطلسي – المطبعة الوطنية –عمان الاردن ١٩٨١-١١٥**

[١٣] **نفس المصدر، ص١١٥-١٢٤.**

[١٤] **سمير عبد الكريم –اضواء على الحركة الشيوعية في العراق الجزء الثالث-دار المرصاد بيروت بلا ص١٣**

[١٥] **د.عامر كامل احمد –الموقف التركي من الفيدرالية في شمال العراق –بحث مقدم الى مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد ٢٠٠٦ص٤.**

وكان ينبغي لتركيا ان تدرك اهمية المنطقة العربية عموماً والعراق خصوصاً في ظل تصاعد الصراع الدولي بين الولايات المتحدة من جهة والاتحاد السوفيتي السابق من جهة اخرى حول هذه المنطقة وفي ظل تصاعد اهمية النفط في العالم وغنى العراق من هذه المادة تحديداً،ولكنها بدلاً من خلق حالة من التقارب لجأت الى اعتماد سياسة ملتوية من خلال محورين.

الاول: هو محاولة السيطرة على مصادر المياه التي تنبع من اراضيها وتمر من خلال الاراضي السورية الى العراق، ففي مرحلة الخمسينيات كانت تفتح السدود المقامة للسيطرة على المياه معرضة الاراضي العراقية الى الفيضان لا سيما في مواسم الزراعة تحديدا وحينما فشلت هذه السياسة لجأت الى اقامة مشاريع اخرى لخزن المياه واطلاقها في الاوقات المناسبة(مشروع آتاتورك) وهي سياسة ترمي من خلالها محاولة مبادلة المياه التركية بالنفط العراقي وهو الامر الذي لا يزال يشكل هاجساًعراقياً كبيراً[١٦].

اما المحور الثاني: فهو التلاعب بالورقة الاثنية ، ففي الوقت الذي كان يمكن فيه للساسة العراقيين ان يُعالجوا المشكلة الكردية في العراق معالجة وطنية ناضجة وفقاً لتباين ظروف الحركة الكردية في مناطق تواجد الاكراد في الدول المجاورة ظلت السياسة التركية ضاغطاً شديد التأثير على صناع القرار منذ عام ١٩١٥وحتى يومنا هذا[١٧]، فهي ليست راغبة على الاطلاق في ان يحظى اكراد العراق بنوعٍ من الحقوق التي تنسجم مع وجودهم كقومية كبيرة وفاعلة ،ادراكاً منها بأن ذلك سيهدد كيانها ويعيدها الى الوضع الذي رتبته معاهدة سيفر ١٩٢٠والتي استطاع الاتراك تجاوزها فيما بعد من خلال معاهدة لوزان (١٩٢٣)[١٨].

لكن هذا الادراك ليست له ارضية واقعية في ظل ما جرى من تراخ ازاء التعامل مع قضية اكراد تركيا حين اخضعت نفسها لمعايير كوبنهاغن في التعامل مع الاقليات واحترام حقوق الانسان[١٩]، من هنا يمكن ان تتحمل تركيا وزرا كبيرا لما آلت اليه اوضاع العراق السياسية وتحوله من دولة موحدة بسيطة الى دولة فيدرالية اذ لو قدر ايجاد حل وطني مناسب دون مداخلات خارجية لما آلت اوضاع العراق السياسية الى ما آلت اليه[٢٠].

---

[١٦] محمد نور الدين –تركيا الجمهورية الحائرة –مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية –مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق بيروت ط١ ١٩٩٨ص٢٠٣.

[١٧] د.عامر كامل احمد – مصدر سبق ذكره ص٤

[١٨] حسين حافظ –العلاقات التركية –الاسرائيلية واثرها على الامن القومي العربي للفترة من عام ١٩٨٠-١٩٩٦ – مصدر سبق ذكره ص١٤٧-١٦٦.

[١٩] نفس المصدر، ص٣٧.

[٢٠] انظر مسودة الدستور العراقي التي وزعت على المواطنين العراقيين قبل الاستفتاء والمنشورة في آب اغسطس ٢٠٠٥

ما ينبغي ادراكه في هذه المرحلة هو ان العراق سائر في طريق التحول من دولة موحدة بسيطة الى دولة فيدرالية ينعم فيها الاكراد ووفق آلية دستورية بممارسة الحقوق السياسية والاقتصادية والثقافية كافة ضمن اقليمهم وليس لأي طرف خارجي الحق في تقرير سياسة الدول المجاورة ، اذ ان لغة المساومات والتهديد قد ولت دون رجعة بعد ان ثبت عقمها في معالجة الكثير من المشكلات السياسية والاجتماعية،وبالتالي فأذا ما ارادت تركيا ان تجعل من نفسها لاعباً ايجابياً في تقرير مستقبل العراق ينبغي عليها التعامل مع حقيقة العراق الفيدرالي الجديد، ويصبح من الضروري ايضاً للقيادات الكردية العراقية والحكومة المركزية ان تدرك بان العراق الان هو الذي يؤثر في السياسة التركية من خلال غلق ملف العداء الامريكي العراقي الذي لطالما اضعف الحكومات العراقية المتعاقبة ، وقد يكون العراق الان هو في موقع متميز في الاستراتيجية الامريكية بالمقارنة مع موقع تركيا التي كانت تحظى باهمية كبيرة قبل احتلاله، وليس العكس هو الصحيح بمعنى ان الورقة الكردية التركية يمكن ان تستثمر عراقياً للضغط على تركيا بتعديل مواقفها ازاء العراق لاسيما في موضوعتي التدخل في الشؤون العراقية من خلال تحريك ورقة الاقليات ،او من خلال التعامل التركي بالسياسة المائية .ويبقى من المهم هنا هو كيفية تحويل تركيا الى لاعب ايجابي في تقرير مستقبل العراق السياسي لا سيما اذا ادركنا بانها تقدر بدقة متغيرات الوضع الدولي والاقليمي بعد احتلال العراق ؟ولكي يمكن الاجابة على هذا السؤال بموضوعية ، ينبغي ادراك حقيقة ان توافق المصالح الدولية او تقاطعها هي السبيل الوحيد لنشوء ونماء علاقات اما ايجابية تدفع الى مزيد من التقارب والتعاون والانفتاح واما الى علاقات سلبية تدفع الى مزيد من التوتر والسلبيةً.

وبالتالي نستطيع من خلال ذلك ان نحدد ماهية المصالح التركية العراقية المشتركة والتي يمكن تاشيرها بما يلي:

اولاً: المصالح الاقتصادية: انسجاماً مع القاعدة العلمية التي اشرها سلم ماسلو(*) للحاجات الانسانية نجد ان تدرج هذه الحاجات وتصاعدها من الحاجات المادية الى الحاجات المعنوية.يجعل من المصالح الاقتصادية بمثابة الحجر الاساس في العلاقات الدولية، وكلما تعمقت هذه المصالح كلما زادت الدول من تقاربها وتفاعلها ايجابياً وغني عن القول بأن تركيا تخشى من تقارب عراقي –اسرائيلي يُذهب بخطوط امداد النفط العراقي من تركيا صوب اسرائيل في ظل حاجة الدولتين لهذا المنتوج

(*)**يشير هذا السلم الى تدرج الحاجات الانسانية من الحاجات الفسيولوجية كالأكل والشرب والنوم ومن ثم الحاجة الى الامن ثم الحاجة الى التفاعل الاجتماعي وصولا الى تحقيق الذات وهو سلم معروف في دراسات علم الاجتماع السياسي.**

وتنافسهما الشديد حوله وهو ما عبر عنه الاتراك في مناسبات عده واذا ما جرى تطمين تركيا حول هذا الموضوع يصبح من السهل نقل العلاقات من مرحلة الهواجس الى مرحلة التطمينات عند ذاك يمكن التفاهم حول العديد من المشتركات التي من شانها ان تنقل العلاقة الى مرحلة التعاون التي تعد من المراحل المتقدمة في العلاقات الايجابية، عند ذاك يسهل اقرار الحق العراقي في الاستفاده الكاملة من المياه التركية وبالتالي يمكن ان تتحول تركيا الى فاعل يحرص على تقوية العلاقات مع العراق بشكل ايجابي ناهيك عن ان تركيا تمثل حلقة الوصل لاتصال العراق باوربا مما يمنحها اهمية استراتيجية كبيرة في موضوع نقل البضائع و الافراد من والى اوربا عبر تركيا وبالتالي يسهل تقرير اقامة علاقات متينة تصب في زاوية المصالح المشتركة المتبادلة.

وضمن سياق المصالح الاقتصادية هناك الكثير من الحقائق التي تصب بنفس الاتجاه ومن اهمها: حقيقة ان الاقتصاد التركي لازال مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالقروض والمساعدات التي تقدمها له الولايات المتحدة الامريكية تحديداً وبعض الدول الصناعية الكبرى بصورة عامة،هذه الاعتمادية ارتكزت على توظيف الفواعل السياسية للاستفادة منها في هذا المجال لذلك غالباً ما كانت السياسة التركية تنحو منحى براغماتياً في الكثير من المواقف السياسية ولعل في حرب الخليج الثانية دالة واضحة في هذا المجال من خلال توظيف الموقف التركي من العراق توظيفاً اقتصادياً سواء مع الكويت او المملكة العربية السعودية لتعويضها عن الاضرار التي سببها الموقف التركي من مباشرة الحصار على العراق وقطع امدادات النفط العراقي من خلال اراضيها[٢١].

لكنها عندما ادركت بان سياسة التعويضات لايمكن لها ان تعالج الاوضاع الاقتصادية التي شهدت تراجعاً كبيراً بدأت بالمطالبة اما بالغاء الحصار الاقتصادي عن العراق او ايجاد منافذ اقتصادية اخرى اكثر نجاعة لمعالجة التدهور الحاصل في الاقتصاد التركي ، لذلك فان مذكرة التفاهم التي تم بموجبها مبادلة النفط العراقي بالمواد الغذائية عام ١٩٩٦،كان القسم الاكبر منها قد استفادت منه تركيا لا سيما في مجال الرسوم التي كانت تفرض على مرور النفط العراقي او على شكل سلع وخدمات قدمت الى العراق ،كذلك فانها عندما شعرت بان موقفها الذي سبق الهجوم على العراق في عدم السماح للقوات الامريكية بمهاجمة العراق عبر اراضيها قد سبب لها مشاكل متعددة على صعيد علاقتها بالولايات المتحدة فانها خاضت نقاشاً مطولاً مع الحكومة الامريكية حول امكانية ارسال قوات تركية الى العراق في اطار قوة اعادة الاستقرار والامن من ناحية وتخفيف الضغوط على قوات التحالف من ناحية اخرى، وانسجاماً مع

[٢١] للتفاصيل انظر التقرير الاستراتيجي العربي -٢٠٠٢-٢٠٠٣ مطابع التجارية قليوب مصر ٢٠٠٣ ص٢٩-٥٥

هذه التوجهات اعلنت الحكومة التركية عن امكانية ارسال ١٠ الآف جندي لكي تكون القوة الثالثة من حيث الاهمية في العراق بعد القوات الامريكية والبريطانية لكن الطلب التركي قوبل بالرفض الشديد من قبل الحكومة العراقية الامر الذي شكل دالة واضحة من دلالات الهواجس المتبادلة[٢٢].

ما تخشاه تركيا في الوقت الحاضر هو ان يتحول خط الانابيب العراقي المار من المنطقة الكردية الى خانق للاقتصاد التركي اذا ما حاولت تركيا الدفع باتجاه عرقلة المسعى الكردي في تحقيق فيدرالية كردية فان خط الانابيب الذي يمر معظمه عبر منطقة كردستان سيتعرض بكل تأكيد الى التعطيل وهو ما ينبغي استثماره لتعديل الموقف التركي ليس فقط من مسألة الفيدرالية بل من خلال العديد من المسائل المتعلقة بالشان العراقي وان نظرة متعمقة لطبيعة العلاقات الاقتصادية بين تركيا والعراق يمكن من خلالها استشراف حقيقة موضوعية مؤكدة وهي ان العراق لازال يمثل الدولة المحورية الشرق اوسطية في انعاش الاقتصاد التركي وهو ما ينبغي استثماره عراقياً في العديد من اوجه العلاقات واذا ما اعطيت تركيا وضعاً تفضيلياً عن سواها من دول الجوارفان ذلك سيؤدي بشكل مؤكد الى تحويل تركيا الى فاعل ايجابي .

ثانيا المصالح الامنية : لدى تركيا العديد من البواعث الامنية الاقليمية المقلقة ففي غربها هناك مشكلة القبارصة الاتراك التي لم تحسم مع اليونان الدولة العضوً في الاتحاد الاوربي والتي لازالت تدفع باتجاه عدم ضم تركيا الى الاتحاد. وهناك العلاقة مع سوريا شبه المتوترة منذ عام ١٩٩٨[٢٣] بسبب نشاطات حزب العمال كذلك التنافس الايراني التركي في الدول الاسلامية الست في اواسط آسيا ،ناهيك عن المخاوف التركية من تزايد الوجود الاسرائيلي في شمال العراق الذي نوهت عنه في العديد من التصريحات الرسمية، لكن المعضلة الاهم تكمن في عدم قدرة تركيا في المستقبل المنظورعلى احتواء مشكلة اكراد جنوب شرق الاناضول التي ما انفكت تطالب بحقوقها القومية لذلك فان تداعيات الفيدرالية الكردية في شمال العراق تعد الخطر الاكبر الذي يمثل حالة انكشاف امني استراتيجي لتركيا اذا ما جرى التعامل معها بشكل عقلاني، لذلك فانها مضطرة على العمل بمستويين:-

الاول: الاقرار بالوضع الفيدرالي الجديد لأكراد العراق وبروزهم على الساحة العراقية كأحد اهم اللاعبين السياسيين والشعور بان الاستمرار بممارسة الضغوط على السياسة العراقية سوف لايجدي نفعاً في ظل التقدم الذي حصل في مجال نيل اكراد العراق لحقوقهم القومية، لذلك فان تركيا لم يعد

[٢٢] **نفس المصدر، ص٢٢٥-٢٣٠.**

[٢٣] **د.وصال العزاوي –حزب العمال الكردستاني – مركز الدراسات الدولية /جامعة بغداد –العدد ٣٣ بغداد ٢٠٠٢ ص ٩٤-٩٦.**

بوسعها اعاقة المسيرة السياسية في العراق وليس امامها سوى التعامل وفق معطيات الواقعية السياسية التي تفرضها الظروف الجديدة التي اقرها الدستور العراقي الجديد واسفرت عنها نتائج الاستفتاء. اما المسألة الاخرى وهي ذات اهمية كبيرة جدا" تلك المتعلقة بتحويل الاوضاع السياسية الجارية في العراق بصورة عامة واقليم كردستان بصورة خاصة ليس الى هاجس يقض مضاجع الاتراك ويزيد من مخاوف اندلاع وتجدد القتال في منطقة جنوب شرقي الاناضول وانما الى عامل طمأنة واستقرار حقيقي واعتبار ما حصل لاكراد العراق هو شأن داخلي لا يتعلق بالمرة بأكراد دول اخرى وبالتالي لا ينبغي ان تتحول منطقة كردستان الى ملاذ آمن جديد لمقاتلي حزب العمال الكردستاني وهو ما ينبغي تشديد الحرص عراقيا بشانه وبالتالي ينبغي ادراك حجم المخاوف التركية لا سيما اذا ما شهد العراق في المرحلة القادمة استقرارا سوف يتيح له بناء علاقات ايجابية متعددة ومتينة مع العديد من دول الاقليم العراقي وكذلك مع النطاق الدولي على عكس النظام العراقي السابق الذي قيد الحركة السياسية العراقية اقليميا"و دوليا" والذي ادى الى ان تتمكن تركيا من الامساك بزمام الاموروالتأثير على السياسة العراقية، اذ ينبغي والحالة هذه استثمار الهاجس التركي من نجاح التجربة العراقية في ان يملي العراق ما يراه مناسبا" من سياسات مستقبلية تضع في الحسبان مختلف المصالح الوطنية لكي يتم تأطيرها ضمن معاهدات ثنائية جديدة والغاء جميع الاتفاقيات التي سمحت لتركيا بالدخول الى الاراضي العراقية وفق ظروف جائرة رتبتها اوضاع العراق عام ١٩٨١ والتي سمح بموجبها لتركيا الدخول في الاراضي العراقية وبعمق ١٥ كم بحجة ملاحقة عناصر من حزب العمال الكردستاني.

اما المستوى الثاني:- فهو محاولة الدفع باتجاه الحيلولة دون ان يتمكن الاكراد من ضم كركوك الغنية بالنفط الى اقليمهم، والتشبث بمسألة بقاء كركوك ضمن السيادة الوطنية ودون تحديد عائديتها الى جهة اثنية دون غيرها ومعاونة اي جهد وطني او اقليمي او دولي يسعى في هذا الاتجاه من هنا تعد تركيا ان الوجود الامريكي في العراق والرؤية الامريكية لخرائط المنطقة الجغرافية هي من اهم المؤثرات على مستقبل علاقتها بالعراق.

رابعا:-المؤثر الامريكي على مستقبل العلاقات العراقية التركية

الأزمة التي تواجه العراق اليوم هي أزمة بقاء، فقد بدأت المنطقة تتداخل فيها جميع الاحتمالات ويلفها الغموض من بواطن الامور، واصبح امر إعادة تشكيلها جغرافياً بمقاييس جديدة تفرض ذاتها على واقع جديد للعالم العربي بسبب الحرب على العراق. ويأتي إعلان وزير الخارجية التركي أن بلاده ستلغي

اتفاقية عام ١٩٢٦ التي قبلت بموجبها ضمّ الموصل إلى العراق إذا تم تقسيم العراق الآن ليؤكد ذلك. وجاء هذا التهديد التركي في إطار المخاوف من إنشاء دولة كردية في شمال العراق وما قد تشكّله هذه الدولة من مشاكل كبيرة لتركيا التي يوجد فيها أكبر نسبة من الأكراد في العالم. ولذلك فهي تستبق الحدث بالتهديد بإلغاء اتفاقية عام ١٩٢٦ بشأن الموصل مما يعني أنها ستسحب اعترافها بالحدود التي رسمها الحلفاء (بريطانيا وفرنسا) للعراق،وستقوم بضمّ ولاية الموصل بما فيها كركوك إليها[٢٤].

قد لا تكون ثمة قيمة لهذا التهديد، لكنه بلا ريب، يعكس مبلغ القلق لدى الحكومة التركية من تصرفات الولايات المتحدة في العراق. وهي تصرفات بالنسبة لهذه الحكومة غير مفهومة، لأنها تسعى إلى تجزئة العراق إلى ثلاث دول وخلق دولة كردية في شماله، وذلك رغماً عنها لأنها ترفض مثل هذا التقسيم. وفي هذا السياق قد تكون العودة تاريخيا الى اسباب المخاوف مفيدة، فمنذ أن ضعفت الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر، ظهر ما كان يسمّى ''المسألة الشرقية'' وأصبح هذا المفهوم العنوان الرئيس للسياسات البريطانية والفرنسية والروسية، حيث دأبت هذه الدول الثلاث على التفكير في كيفية الاستيلاء على ما بيد الدولة العثمانية من أراضٍ وبحارومضايق. واستمرت المباحثات بين هذه الدول طوال ذلك القرن وبداية القرن العشرين(*).

وعندما انضمت تركيا إلى ألمانيا في الحرب العالمية الأولى التي اندلعت عام ١٩١٤، بدأ الحلفاء (بريطانيا وفرنسا) وروسيا يفاوضون بعضهم بعضاً في تقسيم تلك التركة العثمانية. فتمّت عدّة اتفاقيات خلال الحرب، دلّت على مدى أطماع دول الحلفاء في ذلك الميراث وعزمها على تقسيمه فيما بينها. ولأول مرة في التاريخ تقبل بريطانيا بالذات قبل الانقلاب الشيوعي وتسليم الروس لألمانيا أن تستولي روسيا على القسطنطينية وعلى الجزء الأوروبي من تركيا وبعض الجزر في بحر إيجه، وعلى الساحل الآسيوي من مضيق البوسفور. أما بريطانيا وفرنسا، فقد كانت أنظارهما موجّهة نحو الشرق الأوسط، وقد عقدت الدولتان فيما بينهما اتفاقية سايكس بيكو عام، ١٩١٦ وهي الاتفاقية التي قسّمت التركة العثمانية في بلاد الشام والعراق إلى خمس مناطق وهي: منطقة زرقاء مخصصة للنفوذ الفرنسي، ومنطقة حمراء مخصصة للنفوذ البريطاني. وتشمل المنطقة الفرنسية سوريا الساحلية من اسكندرونة حتى رأس الناقورة، وتضمّ جبل لبنان وكيليكيا وجزءاً من الجنوب الشرقي لآسيا الصغرى. أما المنطقة البريطانية فتشمل جزءاً كبيراً من

[٢٤] **محمد خليفة –تركيا والموصل ومصير الامة العربية –جريدة الخليج الاماراتية العدد المنشور في ٢٣-٣-٢٠٠٧**

(*)تم في ١٥ مايس ١٩٨١ عقد اتفاقية بين العراق وتركيا سمح فيها للطرفين الدخول في اراضي الطرف الاخر وبعمق ١٥ كم لملاحقة العمليات التخريبية في كلا البلدين

العراق من البصرة إلى بغداد، وميناءي حيفا وعكا. أما المنطقة الثالثة فتشمل ما تبقى من فلسطين وتقام فيها إدارة دولية. والمنطقة الرابعة (أ) وتتألف من سوريا الداخلية وولاية الموصل. والمنطقة الأخيرة (ب) تضم ما تبقى من العراق، ويقام في هاتين المنطقتين (أ) و(ب) دولة عربية أو اتحاد دول عربية تدعمه فرنسا وبريطانيا، على أن يكون للأولى في المنطقة (أ) وللثانية في منطقة (ب) الأفضلية في تنفيذ المشروعات الاقتصادية، وتقديم القروض والمستشارين والموظفين الأجانب[٢٥].

وبعد هزيمة تركيا في تلك الحرب عام ١٩١٨ أصبح المجال مناسباً لتطبيق هذه الاتفاقية. فقد نزل الجيش الفرنسي على الساحل السوري، واحتلت بريطانيا البصرة وبغداد وفلسطين وشرقي الأردن، وخلال مؤتمرات الصلح التي تمت بعد الحرب، فرض الحلفاء المنتصرون اتفاقيات إذعان على الدول المغلوبة. فقد عقدوا مع تركيا اتفاقية سيفر عام ١٩٢٠ وبموجب هذه المعاهدة تنازلت تركيا عن سيادتها على الشعوب غير التركية التي كانت تحكمها، وتنازلت عن كل حقوقها في بلاد العرب وسوريا وفلسطين والعراق. واعترفت بالاستقلال الذاتي لكردستان تمهيداً لمنحها الاستقلال التام. وأقرّت بأن أرمينيا دولة حرّة بالإضافة إلى غير ذلك من الشروط الأخرى.

وفي تلك الأثناء اكتشفت شركة بريطانية النفط في منطقة كركوك التابعة لولاية الموصل، فقررت بريطانيا الاستيلاء على هذه المنطقة مع أنها وفق المنطقة الرابعة من اتفاقية سايكس بيكو ضمن الدولة العربية وتحت إشراف فرنسا. وأذعنت فرنسا لمطالب بريطانيا، فدخلت الجيوش البريطانية إلى تلك المنطقة، فاحتجت تركيا على ذلك، وطالبت بضمّ الموصل إليها بدعوى أن أكثر سكانها من الأتراك، وتم رفع الأمر بالتوافق بين الجانبين إلى عصبة الأمم التي أرسلت لجنة دولية أوصت بإبقاء الموصل مع العراق بشرط بقاء العراق تحت الانتداب البريطاني مدة ٢٥ سنة، ومنح استثمار نفط كركوك إلى شركة بريطانية. وقد حاولت تركيا عرقلة هذا القرار ورفضه، وقامت بحركات على الحدود لكنها أقرّت الوضع الراهن بعد أن أخذت ضمانات من بريطانيا بعدم إقامة دولة كردستان.

وقامت اللجنة الدولية برسم الحدود بين تركيا والعراق عام ١٩٢٦ وذلك بالمطابقة مع الخطّ الفاصل بين الاحتلالين التركي والبريطاني. وكانت بريطانيا وفرنسا قد عدّلتا اتفاقية سايكس بيكو، فأنشأت بريطانيا دولة شرقي الأردن، ونصّبت الأمير عبد الله بن الحسين ملكاً عليها، ومنحت اليهود أرض فلسطين. كما منحت فرنسا جزءاً من نفط منطقة الموصل من خلال منحها أرضاً تمثل رأساً داخل الحدود الشمالية الغربية من العراق. وفي تلك الأرض يوجد النفط السوري إلى الآن. كما تخلّت فرنسا عن

[٢٥] نفس المصدر.

الاسكندرونة لتركيا عام ١٩٣٦ وأنشأت دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠واكتمل شكل دول المنطقة بعد تلك التعديلات. ولا شك أن الولايات المتحدة تسعى الآن إلى هدم هذا البناء الموجود وإعادة رسم المنطقة بطريقة أخرى. لكن هذا الرسم الجديد يتعارض مع إرادة الحلفاء، ومن بينهم تركيا، فهل تتخلى الولايات المتحدة عن حلفائها في سبيل تطبيق مشروع اعادة رسم خارطة الشرق الاوسط الكبير من دون معاونة هؤلاء الحلفاء ومن اهمهم تركيا ؟نعتقد ان تركيا الان مدعوة لتعديل مواقفها ازاء العراق دون هاجس المؤثر الامريكي لان العراق باق كما تركيا وهذه حقيقة جغرافية ثابتة اما الاحتلال الامريكي فالى زوال وهذه حقيقة تاريخية ثابتة ايضا.

الخلاصة:

يفهم من السياق التاريخي لعلاقة العراق بتركيا وايران بان هناك معادلة مختلة يتضح من خلالها بان العراق هو الفاعل الاقل تأثيراً في تقرير شؤون كلتا الدولتين ،على العكس تماما من شدة تاثيرهما على شؤونه، ومرد ذلك يعود في بعض اسبابه الى كثرة التغييرات الراديكالية التي حصلت في العراق والتي اضعفت البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية مقارنة بثبات الاوضاع فيهما وانعكاس ذلك على تنامي قدراتهما في التاثير على بعض الحكومات التي تعاقبت على ادارة البلاد ،كذلك اذا ما استثنينا بالنسبة لايران الفترة الممتدة من عام ١٩٧٩وحتى الان لوجدنا بان الارتباط الامريكي والاوربي الغربي بكلتا الدولتين كان له اكبر الاثر في سياق هذا التاثير لاسيما في المراحل الجمهورية بعد سقوط النظام الملكي في العراق.

واليوم على ما يبدو فان المعادلة السياسية قد تغيرت بسبب تغير العلاقة العراقية مع الولايات المتحدة الامريكية ودول اوربا الغربيةالاخرى، وعلى هذا الاساس يمكن ان يستثمر هذا التغبر ليكون الفاعل العراقي اكثر تأثيراً في تحديد توجهات سياسة كلتا الدولتين ازاءه، وهو الامر الذي يمكن ان يصحح الخلل في معادلة التوازن في العلاقات، ويحقق بعض المصالح التي تم التغاضي عنها في المراحل السابقة لاسيما تلك التي كانت قيدا شديد التاثير على السياسة العراقية في ظل تواتر الحروب التي كان يخوضها في جبهات متعددة وما تلاها من حصار وعزلة دولية مكنت الدول الاقليمية من التأثير على البيئة العراقية في مناحٍ شتى وينبغي في اوضاع العراق الحالية ان تدرك جميع القوى الاقليمية المتغير الجديد الذي يمكن ان يستثمر لتحسين البيئة العراقية وزيادة فعاليتها على الصعد السياسية والاقتصادية والامنية وان تستثمر هي الاخرى حجم هذا التغيير لتصحيح سياساتها تجاهه وهو الامر الذي يمكن توقع حصوله

في المراحل القادمة لا سيما اذا ما استقرت اوضاع العراق الامنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية.